

بعد مرور أكثر من أربع سنوات على الغزو الأمريكي للعراق، لم يحصل التزاع الذي يظل محتدماً في البلاد آلاً لا تحسى من القتلى والجرحى وحسب، بل تسبب بنزوح متواصل ومتزايد للعراقيين المهجريين من ديارهم. وقد غادر الآن حوالي المليوني نسمة أو أكثر البلاد ويعيش الآن قرابة المليونين \_ من أصل مجموع عدد الشعب العراقي الذي يُقدر بـ 30 مليون - كمهاجرين داخلياً في العراق بعد أن اضطروا إلى ترك منازلهم. كما يتوقع أن يتوجه بعض هؤلاء إلى حدود البلاد ويتحولوا إلى لاجئين في الخارج. وهو وضع مزدوج للغاية، ينطوي على عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة لأولئك المتأثرين به مباشرة، لكن أيضاً على تأثير متشعب وصعب بالنسبة للدول المجاورة، لاسيما سوريا والأردن اللتان تتحملان الآن مسؤولية حرجية عن مساعدة اللاجئين. بيد أنها أزمة ينبغي على المجتمع الدولي عموماً أن يواجهها. فلا يمكن ترك حكومتي وشعبي سوريا والأردن يتحملون المسؤولية بمفردهم.

وهي الدولة الوحيدة التي أبقت حتى الآن حدودها مفتوحة أمام اللاجئين الهاربين من العنف الطائفي في العراق. وتشير التقديرات إلى أن حوالي NR مليون عراقي يعيشون الآن في سوريا، مع وصول نحو PM MMM كل شهر. وقد وصلت أغلبيتهم خلال الأشهر السبعة عشر التي أعقبت تفجير مرقد الإمام العسكري الشيعي في سامراء في OO فبراير/شباط OMMS. ويبدو أن هذا الهجوم الذي نفذه أعضاء في القاعدة بالعراق، ألحق أضراراً فادحة بالمرقد وأدى إلى اتساع حدة العنف الطائفي القائم بين الجماعات المسلحة الشيعية وال逊ية.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية بوفد لتقسيي الحقائق يضم ثلاثة أشخاص إلى سوريا بين PM يونيو/حزيران للتحقيق في أوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين. وبصفة خاصة نظرت في وضعهم القانوني، وحصلوا على خدمات مثل الصحة والتعليم والسكن، وفي تأثير وجود اللاجئين العراقيين على السكان المحليين وعلى الاقتصاد السوري، وكيفية التي ما فتئت السلطات السورية تواجه فيها التدفق المتواصل للعراقيين. كذلك سعت منظمة العفو الدولية إلى معرفة ما إذا كان قد تم الوفاء أم لا بالتعهدات المتعلقة بتقديم المساعدات الاقتصادية وسواء إلى سوريا والأردن، دولتي اللجوء الرئيسيتين للعراقيين، من جانب الحكومات التي حضرت المؤتمر الدولي الذي عُقد في NU-NT إبريل/نيسان في جنيف. وفي ذلك المؤتمر، الذي دعت إليه تحديداً المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة لمعالجة الأزمة الإنسانية المحتملة الناجمة عن هروب اللاجئين العراقيين من العراق، دعيت الحكومات إلى مساعدة سوريا والأردن وغيرهما من الدول المتأثرة في الجهود التي تبذلها لتوفير الحماية للاجئين وتلبية احتياجاتهم الأخرى. وفي سياق الزيارة، التقى مندوبو منظمة العفو الدولية بعدد من كبار المسؤولين السوريين، ومن فيهم وكلاء وزارات الخارجية والثقافة والصحة والتعليم العالي ووزير التعاون مع جمعية الهلال الأحمر. كما التقوا بممثلي بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل المفوضية العليا للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وببعض دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي.

وأجرى مندوبو منظمة العفو الدولية مقابلات مع عشرات العراقيين الذين لديهم خلفيات متنوعة وأرغموا على مغادرة العراق والذهاب إلى سوريا بحثاً عن الأمان. وقد تعرض معظمهم شخصياً لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من ضمنها الاغتصاب وغيره من ضروب التعذيب، وأصيبوا بصدمات أليمة نتيجة لذلك، لكن بدون أن يتمكنوا من تلقي العلاج المناسب.

ويخلص هذا لتقرير الموجز النتائج التي تم خصت عنها زيارة منظمة العفو الدولية إلى سوريا لتقسيي أوضاع اللاجئين العراقيين. ويتضمن عدداً من التوصيات الموجهة إلى الحكومات السورية والأردنية والعراقية، وإلى المجتمع الدولي، وبخاصة تلك الدول التي تعهدت بتقديم المساعدات المالية وسواء إلى من المساعدات في مؤتمر إبريل/نيسان الذي عُقد في جنيف لتفادي بذلك الوعود وتتخذ مزيداً من الإجراءات لتلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين داخلياً.

## O أعداد العراقيين وفئاتهم

أبلغ مسؤولو الحكومة السورية ومنظمة العفو الدولية أنه بحسب تقديراتهم يعيش الآن حوالي NKR مليون عراقي في سوريا؛ وتقدر المفوضية العليا للاجئين أدنى بقليل، إذ يشير إلى NKQ مليون. بيد أن هذه تعتبر تقديرات فقط، نظراً لعدم توافر إحصائيات رسمية وعدم إجراء إحصاء في وقت قريب. وأبلغت ain =منظمة العفو الدولية أنه في كل يوم، يدخل نحو OMMM عراقي إلى سوريا عبر نقطة التقسيم الحدودية في الطنف، يبقى بعدها نصفهم تقريباً - حوالي PMI MMM كل شهر في سوريا. وهذا يشير إلى أن سوريا هي المستقبل الأكبر للاجئين العراقيين؛ والأردن الذي لديه الآن جالية عراقية يقدر عددها بـ TRM MMM هو ثاني أكبر مستقبل. وقد وصل لاجئون عراقيون آخرون، لكن بأعداد أقل بكثير، إلى دول مثل مصر وإيران ولبنان. (N)

وكان جميع اللاجئين العراقيين تقريباً الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم ضحايا حديثين لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في العراق وشعروا بأنه لا خيار أمامهم سوى مغادرة البلاد. وكان بينهم مسلمون سنة كانوا مقيمين في أحياط تقطنها أغلبية شيعية في بغداد أو غيرها من البلدات والمدن، ومسلمون شيعة كانوا يعيشون في مناطق أغلبها من السنة، لكنهم جميعاً أجبروا على مغادرة منازلهم مع

تطهير المناطق من خلال عملية شبيهة "بالتطهير العرقي" من جانب أعضاء الجماعات المسلحة الطائفية. وكذلك كان بين اللاجئين أعضاء في الأقليات الدينية والإثنية مثل المسيحيين والصائبية واليزيديين، أرغموا على الفرار بسبب الهجمات الطائفية. وكان بعض اللاجئين من ضمن أولئك الذين احتجزتهم الجماعات المسلحة كرهائن، وعذبهم قبل الإفراج عنهم، بينما ذكر آخرون أن أفراد عائلاتهم احتجزوا كرهائن وقتلوا. وكشف قلة، بمن فيهم رجال وكذلك نساء أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، أنهن تعرضوا للاغتصاب – وفي بعض الحالات زعموا أن ذلك حصل على أيدي أعضاء الجماعات المسلحة، وفي حالات أخرى قالوا إن الجنائز كانوا أفراداً في قوات الأمن العراقية أو جنوداً ينتهيون إلى القوة متعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة. وقد غادر بعض اللاجئين منازلهم عقب تلقيهم تهديدات من جماعات مسلحة سنية أو شيعية بأنهم سيُقتلون إذا لم يفعلوا ذلك.

كما يضم العراقيون الذين يعيشون حالياً في سوريا العديد من الأعضاء السابقين في حزب البعث وأشخاصاً كانوا ضباطاً عسكريين أو أمنيين في عهد صدام حسين، شيعةً وسنةً، ومن هربوا في أعقاب الإطاحة به بسبب استهدافهم من جانب الجماعات المسلحة. كما ذهب بعضهم إلى سوريا لأنهم كانوا يخشون من أن تقبض عليهم قوات الأمن التابعة لحكم العراقي الجديد بسبب خدمتهم في عهد النظام الباعث الذي أطاح به.

وتظل سورياً منذ زمن طويلاً ملذاً للجوء بالنسبة لل العراقيين. خلال حكم صدام حسين عاشآلاف الأشخاص المعادين لحكمه بالمنفى في سوريا، بمن فيهم أعضاء في الحكومة والبرلمان الحاليين في العراق. وكان العديد منهم من الشيعة واليوم تعيش أغليبية من الشيعة العراقيين في أحد أحياي دمشق، السيدة زينب، كما يعيش العديد من الإيرانيين هناك. وفي أعقاب الغزو الأمريكي والإطاحة بصدام حسين، كان العديد من العراقيين الذين فروا إلى سوريا من السنة الذين جاءوا من وسط العراق وغربه، المنطقة التي شكلت عماردة قوة صدام حسين. وما فتئ السنة يتواجدون إلى سوريا. كذلك في السبعة عشر شهراً الأخيرة فرت أعداد كبيرة من المسيحيين العراقيين وأبناء الأقليات الأخرى، مثل الصابئة، إلى سوريا. وقد شعرت الطائفة المسيحية، التي تتجمع بصورة رئيسية في حي الجرمانة بدمشق، وأقلية الصابئة بأنها معرضة بشكل خاص للانتهاكات – حيث وجادتها نفسها وسط نزاع طائفي بين السنة والشيعة، لكن من دون أن تتمكن من الحصول على حماية كافية من حكومة عراقية شبه مشلولة وبدون أن تكون لديهما جماعات مسلحة خاصة بهما للدفاع عنهم من القوات المتشددة للسنة والشيعة. وقد احتجز عشرات المسيحيين والصابئة رهائن وقتلوا على أيدي الجماعات المسلحة، بينما ورد أن عدداً من النساء فرن من العراق إلى سوريا لأنهن كن معرضات لخطر الوقوع ضحايا لما يُعرف بجرائم الشرف.

ولم ينتقل المستوى المرتفع للعنف الطائفي، الذي أودى بحياةآلاف الأشخاص في العراق منذ فبراير/شباط 2011 بشكل خاص، إلى سوريا كما يبدو بسبب وجود نمط قائم منذ زمن طويل ينكافل بموجبه العراقيون الذين يعيشون في سوريا ويساندون بعضهم ببعض، بغض النظر عن اختلافهم الإثنية أو الدينية والإدراكيهم بأن السلطات السورية لن تسمح بوقوع أعمال عنف بين العراقيين أو من جانبهم. وفي الاجتماع الذي عقدته منظمة العفو الدولية مع المسؤولين السوريين أوضحتوا أنهم لن يقبلوا مطلقاً بوقوع أعمال عنف بين العراقيين وأن السلطات السورية ستمنع المسؤولين عنه بشدة. بيد أن المسؤولين أعربوا عن قلقهم من حصول عدد قليل من عمليات الخطف بين العراقيين.

### 3 الوضع القانوني

حتى نهاية العام 2011، كانت جوازات سفر العراقيين الذين يدخلون إلى سوريا تُختتم عند الحدود ويحصلون على تأشيرة مدتها ثلاثة أشهر. وعندما يمكن تجديدها لمدة ثلاثة أشهر أخرى في مكتب الهجرة السوري في دمشق أو في مركز آخر. بيد أن ذلك تغير في بداية 2012، عندما خفضت السلطات السورية مدة التأشيرة الأولية من ثلاثة أشهر إلى شهر واحد، حيث تجدد هذه التأشيرة الجديدة لمدة شهرين آخرين عند انتهائهما، مرة أخرى في دمشق أو في مركز آخر لدى مكتب إدارة الهجرة.

وحالما تُمدد التأشيرة لمدة شهرين، وتتوشك على الانتهاء، يُطلب عندها من العراقيين المغادرة والحصول على تأشيرة جديدة إذا رغبوا في الدخول مجدداً. عملياً، يعني هذا أن العديد من العراقيين يسافرون إلى نقطة التقىش الحدودية للخروج من سوريا، وبالتالي يحصلون على ختم خروج، ومن ثم يدخلون ثانية على الفور، ويحصلون على تأشيرة جديدة لمدة شهر (قابلة للتتجديد لمدة شهرين آخرين) عندما يغادرون ذلك. وهذه رحلة تستغرق حوالي يوم بالنسبة لمعظم العراقيين بحلول الوقت الذي يعودون فيه إلى مكان إقامتهم في سوريا. وبالنسبة للعراقيين الفقراء، الرحلة مكلفة ومضنية، وبخاصة في الصيف، بالنسبة لـSMQ؟ عائلات التي تضطر إلى السفر مع أطفالها إلى الحدود. وتدرك كل من السلطات السورية والعراقية حصول ذلك، لكنها تبدو راضية بغض الطرف عنها، وفي حالات نادرة فقط يمكن للعربي الآن أن يمدد تأشيرته لمدة تزيد في مجموعها على ثلاثة أشهر في دمشق أو أي مكان آخر في سوريا. لكن لا يمدد كل العراقيين تأشيراتهم. وقد صرّح بعض الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بأنهم يخشون من السفر إلى نقطة العبور الحدودية لأنهم يعتقدون أن أعضاء الجماعات المسلحة، وبخاصة أفراد جيش المهدي الموالي لرجل الدين الشيعي مقدي الصدر، يعملون على الجانب العراقي من الحدود مباشرة ويمكن أن يشكلوا خطراً عليهم. كذلك أشار بعضهم إلى أن أفراد جيش المهدي موجودون أيضاً في دمشق.

وقال مسؤولون سوريون لمنظمة العفو الدولية إن أغليبية العراقيين يقيمون في سوريا بصورة غير نظامية، بدون تأشيرات صالحة، لكن الحكومة السورية تتسامح إزاء هذا الأمر. وأقرروا بأن بعضهم لا يمكنه تحمل تكفة الرحلة من وإلى الحدود للحصول على تأشيرة جديدة، بينما يخشى آخرون من المثول أمام السلطات العراقية على الجانب العراقي من نقطة التقىش. (O) وفي حالات قليلة، تمكّن العراقيون من

الحصول على إقامات لمدة سنة واحدة؛ وللحصول عليها، يجب أن يثبتوا أن لديهم أطفالاً ملتحقين بالمدارس السورية وكذلك عقد إيجار طويل الأجل، تبلغ مدته عادةً سنة واحدة.

وقد أقر المسؤولون السوريون بأن عدداً من العراقيين تعرضوا للإعادة القسرية إلى العراق، لكنهم قالوا إن هذا حدث بعد أن انهم العراقيون المعنون بارتكاب جرائم جنائية برغم أنه لم تُوجه إليهم تهم وبحكموا. وزعمت مصادر أخرى أنه في بعض الحالات أبعد عراقيون أبعدوا عندما تشاجروا مع سوري وتناهى الأمر إلى علم السلطات.(P) لكن عموماً تنتهي سيرية سياسة الباب المفتوح تجاه معظم العراقيين ويُعتقد أن عدد المبعدين قليل. بيد أن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق منذ زمن طويل والذين يسعون للجوء إلى سوريا يواجهون مشاكل معينة.

#### 4 العراقيون المسجلون لدى المفوضية العليا للاجئين

وفقاً لمسؤولي لمفوضية العليا للاجئين، فإنه اعتباراً من منتصف يونيو/حزيران OMMT، سجلت الوكالة VM MMM عراقي.(Q) والعدد الأكبر من المسجلين حديثاً هم من السنة، يليهم الشيعة ومن ثم المسيحيون. وقبل نهاية العام OMMR، كان هناك حوالي ORI MMM عراقي مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين، لكن هذا العدد ارتفع إلى QM MMM بحلول نهاية العام OMMS. وحتى نهاية مارس/آذار OMMT، كان العراقيون الذين يتسلّلون لدى المفوضية يحصلون على رسائل حماية مؤقتة منها صالحة لمدة ستة أشهر قابلة التجديد. بيد أنه منذ إبريل/نيسان OMMT، تقر المفوضية بأن جميع العراقيين القادمين من المناطق الوسطى والجنوبية في العراق هم لاجئون فعلياً؛ بيد أن موظفي الحماية في المفوضية يطلبون مقابلات معهم لمعرفة ما إذا كانوا حقاً من إحدى هذه المناطق.

أما طالبو اللجوء العراقيون الذين يأتون من المحافظات الكردية الثلاث في شمال العراق، فتتّظر المفوضية العليا للاجئين في وضعهم على أساس كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كان لديهم خوف مشروع من الاضطهاد. وعملياً حالما يذهب طالب اللجوء هذا إلى مكتب المفوضية في دوما الواقعة خارج دمشق لكي يتسلّل، يُعطى ورقة صغيرة تبيّن أن لديه موعداً لإجراء مقابلة معه. وفي الوقت الراهن، وبسبب كثرة الحالات، تجري مقابلة نفسها بعد حوالي ثمانية أو تسعة أشهر، إلا إذا اعتبرت الحالة بأنها تستدعي حماية عاجلة. وبعد إتمام المقابلة، إذا كان الشخص من خارج كردستان، يُعطي رسالة حماية لمدة سنة واحدة تساعد حاملها في الحصول على الخدمات بصورة أسهل، وبخاصة الرعاية الصحية إذا كان بحاجة إليها (انظر أدناه)، وفي النهاية تساعد على توطينه، لا سيما بالنسبة للحالات العاجلة.

وأبلغ موظفو المفوضية العليا للاجئين في دمشق منظمة العفو الدولية إنهم على وشك تقديم PI MMM حالة لجوء معترض بها، معظم أصحابها من العراقيين، للتوطين في دول مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا والترويج والسويد. والحالات المقترنة للتوطين تعود للأشخاص الذين يُعتبرون الأكثر تعرضاً للانتهاكات، ومن فيهم الأشخاص المصابون بصدمات مؤلمة وأبناء الأقليات والناججون من التعذيب والعائلات التي تشكل فيها المرأة رب الأسرة. ومن بين هذه الحالات أعطيت الأولوية للأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر شديد إذا ما أبعدو إلى العراق.

ولدى المفوضية العليا للاجئين في دمشق خطاف ساخنان للأشخاص الذين لديهم مشاكل عاجلة ويريدون الاتصال بالمفوضية. ويشمل هؤلاء الأشخاص الذين قبضت عليهم قوات الأمن السورية واحتجزتهم واتصلت عائلاتهم بالمفوضية للتدخل. وقد أبلغ مسؤولو المفوضية منظمة العفو الدولية أن المفوضية تحاول التدخل نيابة عن أولئك المسجلين أصلاً لديها وسواهم من غير المسجلين. وعلاوة على ذلك، إذا تناهت إلى علم المفوضية حالات للاجئين العراقيين الذين قبضت عليهم الشرطة لأسباب جنائية والذين يُحتمل ترحيلهم، تسعى المفوضية إلى التأكد من عدم ختم جوازاتهم بالأحمر من جانب السلطات السورية لأن ذلك سيمنعهم فعلياً من دخول البلاد لمدة خمس سنوات.

وثرّسل قائمة بأسماء اللاجئين المرشحين للتوطين من جانب المفوضية في دمشق إلى مركز التوطين التابع للمفوضية في بيروت الذي يرسلها بدوره إلى الدول المستقبلة.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدة لاجئين عراقيين ذكروا أنه قيل لهم إنه سيتم توطينهم في الولايات المتحدة، ومن ضمنهم بعض الذين سبق للمنظمة الدولية للهجرة ولموظفي إدارة الهجرة والتجنيس في الولايات المتحدة أن أجروا مقابلات معهم. والتزمت الولايات المتحدة علناً بقبول توطين حوالي TI MMM لاجئ عراقي بحلول نهاية العام OMMT وفـ□؟ت المنظمة الدولية للهجرة بإجراء مقابلات مع العراقيين الذين سبق للمفوضية العليا للاجئين الاعتراف بهم كلاجئين بوصفهم مستقديرين محتملين من هذا البرنامج. وأولئك الذين تطرح المفوضية أسماءهم كمرشحين للتوطين في الولايات المتحدة تُجري المنظمة الدولية للهجرة ثم موظفو إدارة الهجرة والتجنيس في الولايات المتحدة مقابلات معهم ويخضعون عادة لفحوص أمنية. وتحظى الأولوية لأولئك الذين عملوا مع القوات الأمريكية في العراق مثل المترجمين والساقيين والحراس الأمنيين، لكن يمكن قبول آخرين ما دامت الولايات المتحدة لا تعتبر أنهم يشكلون أي خطر أمريكي. واعتباراً من منتصف يونيو/حزيران OMMT، أجرت المنظمة الدولية للهجرة مقابلات مع حوالي MM T عراقي.

#### R حصول اللاجئين العراقيين على الخدمات في سوريا

##### (أ) التعليم

وفقاً لمفوضية العليا للاجئين ومسؤولي الحكومة السورية ليست هناك قيود تمنع الأطفال العراقيين من الالتحاق بالمدارس في سوريا. ففي يونيو/حزيران OMMT ورد أنه كان هناك حوالي POI MMM طفل عراقي، تتراوح أعمارهم بين ست سنوات وNU سنة، يدرsson في

رسمية وحوالى **PPI MMM** طفل في مدارس خاصة، ومن بين هؤلاء، كان حوالي **PM MMM** أطفالاً في التعليم الابتدائي، تتراوح بين سنتين **NR** و**NU**، والبقية **PI MMM** طفل تتراوح أعمارهم بين **NR** و**NU** عاماً يدرسون في مدارس ثانوية. وكان ثلثاً **PPI MMM** يدرسون في مدارس بدمشق والمناطق المحيطة بها (دمشق الكبرى). وهناك **RKP** ملايين طفل يلتحقون بالمدارس على مستوى سوريا بأسرها.

ويشكل مجموع **PPI MMM** عدداً منخفضاً إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ما يزيد كثيراً على المليون لاجئ عراقي في سوريا ونسبة الذين يتحمل أن يكونوا أطفالاً في سن الالتحاق بالمدرسة بين هؤلاء. ويبدو أن هذا عائد إلى عدة عوامل. أولاً، تعاني العديد من العائلات العراقية من الفقر المدقع بحيث لا تستطيع شراء المواد والملابس الرسمية التي يحتاجها أطفالها للالتحاق بالمدارس، وهي بحاجة إلى عمل أطفالها للإسهام في تكاليف معيشة العائلة، برغم أنه لا يسمح لهم رسمياً القيام بذلك. ثانياً، وصل العديد من العراقيين إلى سوريا بعد سبتمبر/أيلول **OMMS** عندما فات أول تسجيل أطفالهم في المدارس للسنة الدراسية **T-OMMS**. وعلاوة على ذلك، تركت عائلات كثيرة منازلها في العراق بسرعة هرباً من العنف المتزايد بدون أن يُتاح لها الوقت أو الفرصة لأخذ وثائق شخصية مهمة مثل الشهادات المدرسية وشهادات الميلاد. وبالتالي، لا تستطيع إبراز هذه السجلات اللازمة عندما يرغب الوالدان في تسجيل أطفالهم بالمدارس في سوريا. كما أن بعض الأطفال العراقيين الذين تمكنا من المباشرة بالالتحاق بالمدارس في سوريا ورد أنهم تركوها بسبب الصعوبات التي واجهوها في التكيف مع المنهاج الدراسي السوري الذي يختلف عن ذلك الذي يُدرّس في العراق. فمثلاً، يتم تدريس اللغتين الفرنسية والإنجليزية على السواء في سن مبكرة في سوريا، لكن ليس في العراق.

وبرغم أن عدداً صغيراً نسبياً من أطفال اللاجئين العراقيين يدرس حالياً في المدارس السورية، إلا أن منظمة العفو الدولية أبلغت أن العديد من المدارس تعاني أصلاً من الاكتظاظ حيث يصل عدد الطلاب في الفصل إلى خمسين. بيد أنه من المتوقع حدوث زيادة ملحوظة في التحاقيق للأطفال العراقيين بالمدارس عندما تبدأ السنة الدراسية الجديدة بعد العطلة الصيفية، وتبني المفوضية العليا للاجئين حالياً ثلاثة مدارس للأطفال العراقيين يتوقع أن تكون جاهزة في مطلع العام **OMMU**، وقد تمول إنشاء مزيد من المدارس في المستقبل. وأبلغ المسؤولون السوريون منظمة العفو الدولية أن ثمة حاجة إلى **NVN** مدرسة جديدة للاستيعاب المريض **PPI MMM** طفل عراقي يتلقون تعليمهم أصلاً، وأن تكلفة هذه المدارس توازي حوالي **OS** مليون دولار أمريكي لبناءها تكاليف الصيانة والتشغيل.

وبحسب المسؤولين السوريين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، تتفق الحكومة سنوياً ما معدله نحو **PMM** دولار أمريكي على كل طالب سوري. وهذا يشمل صيانة المدارس وشراء المعدات وصيانتها وشراء الكتب ورواتب المدرسين. وإن إضافة **PPI MMM** طفل عراقي إلى سجلات المدارس الحالية، كما قالوا، يكلف قرابة **NMKP** مليون دولار في السنة. ويبدو أن المفوضية العليا للاجئين قدمت **PKL** مليون دولار لمساعدة السلطات السورية على تسديد تكلفة بناء مدارس جديدة وشراء معدات.

وفي الوقت الراهن، فإن عدد العراقيين الملتحقين بالتعليم العالي في سوريا أقل من ذلك بكثير. إذ يدرس نحو **QT N** عراقياً في الجامعات السورية، بينهم **U** طالب طب و**SM** طالب هندسة. وإضافة إلى **QT N**، هناك **PMR** عراقيين يدرسون في جامعات خاصة. والتعليم الجامعي متعدد التكلفة ومتاح أمام السوريين فضلاً عن مواطني الدول العربية، ومن فيهم العراقيون، إذا كانوا يحملون الشهادة الالزامية للشهادة السورية. وال العراقيون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم وصفوا الجامعات بأنها قليلة جداً ومكتظة وزمموا أن أصحاب الطلبات السوريين لهم الأولوية في التسجيل. وعلى مستوى التعليم العالي أيضاً، لا يستطيع بعض العراقيين التسجيل لأنهم تركوا العراق على عجل، بدون إحضار شهاداتهم الأكademie. كما يتوقع ارتفاع عدد العراقيين الذين سيلتحقون بالجامعات السورية، ربما بشكل ملحوظ، عندما تبدأ السنة الجامعية الجديدة في لخريف.

## ب) الصحة

حتى نهاية العام **OMMR**، حصل جميع العراقيين الذين يعيشون في سوريا، ومن ضمنهم اللاجئون وطالبو اللجوء، على رعاية صحية مجانية في المستشفيات الحكومية. بيد أن السلطات السورية فرضت بعد ذلك عدداً من القيود بسبب ارتفاع التكاليف. وفي الوقت الحاضر أكد المسؤولون السوريون لمنظمة العفو الدولية أن اللاجئين العراقيين يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية المجانية في المستشفيات الحكومية، لكن يجب أن يدفعوا إذا احتاجوا علاجاً لبعض الأمراض الخطيرة، مثل السرطان أو أمراض القلب بسبب ارتفاع تكلفة العاقير الالزامية. عملياً، يعتمد العديد من العراقيين على العيادات والمستشفيات الخاصة التي تمولها بدرجة كبيرة وتديرها الجمعيات الخيرية، للحصول على العلاج الطبي، برغم أن المستشفيات الحكومية تواصل استقبال مرضى الحالات الطارئة الذين يعالجون مجاناً. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة اتفاق أبرم بين المفوضية العليا للاجئين ووزارة الصحة السورية، يمكن لل العراقيين المسجلين لدى المفوضية الذين يعانون من أمراض خطيرة أن يتلقوا العلاج، بما في ذلك العمليات الجراحية في العيادات التي تديرها جمعية الهلال الأحمر العربي السوري. وفي هذه الحالات، تدفع المفوضية **UM** بالمائة من تكلفة العلاج ويتحمل المريض العشرين بالمائة الباقية.

ومن التغيرات الخطيرة عدم توفير الإرشاد النفسي وغيره من أشكال العلاج للاجئين العراقيين الذين تعرضوا مباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد التقت منظمة العفو الدولية بعدد من اللاجئين العراقيين الذين ما زالوا كما يبدو تحت تأثير الصدمات الناجمة عن المحن التي مروا بها، وهذا يشمل الرجال والنساء على السواء الذين تعرضوا للتعذيب والإغتصاب. وفي **NV** يوليو/تموز **OMMT** صرحت المفوضية العليا للاجئين علناً أنه خلال الأشهر الستة الماضية، تسجل أكثر من شخص واحد من كل خمسة أشخاص أجرت المفوضية مقابلات معهم في سوريا كضحايا للتعذيب، واحد من ستة كان يعني من حالة مرضية خطيرة.

ويتلقي عشرات العراقيين العلاج من مرض السرطان في المستشفيات السورية. وفي الأشهر الستة الأخيرة وحدها، بدأ **NVP**

العراقيًّا مثل هذا العلاج للسرطان. وبحسب المسؤولين السوريين، فإن متوسط تكلفة علاج مرضى السرطان العراقيين يبلغ NPSR دولارًا أمريكيًّا في السنة لكل مريض. وتجري المفوضية العليا للاجئين مفاوضات مع مستشفى الباروني التعليمي في دمشق لتقديم العلاج لل العراقيين الذين يعانون من مرض القلب والسرطان.

وفي الآونة الأخيرة قدمت المفوضية مبلغ مليون دولار إلى وزارة الصحة السورية التي اشتريت تسع سيارات إسعاف للمرافق الصحية في المناطق التي يتجمع فيها اللاجئون العراقيون بكثافة. كما تعمل المفوضية عن كثب مع جمعية الهلال الأحمر العربي السوري التي تقدم لها المفوضية مساعدة مالية. ولدى جمعية الهلال الأحمر العربي السوري عيادات متعددة الاختصاصات، إدراها في السيدة زينب والأخرى في الجرمانة، ويجري بناء عيادة ثالثة في الجرمانة أيضًا. وقد غطى الصليب الأحمر الإيطالي تكاليف عدد من العمليات الجراحية التي أجريت لل العراقيين في العيادات متعددة الاختصاصات التي تديرها جمعية الهلال الأحمر العربي السوري.

وتقدم عدة جمعيات خيرية مسيحية رعاية وعلاج طيبين في المنازل للاجئين العراقيين، ومن ضمنها دير إبراهيم الخليل في الجرمانة وكاريتسا. وترسل المفوضية العليا للاجئين بعض النساء من ضحايا العنف المنزلي إلى مل加以 يقع في مركز كاثوليكي تديره أربع راهبات في دمشق.

وقد أبلغ بعض اللاجئين العراقيين منظمة العفو الدولية أنهم يخشون الذهاب إلى المستشفى في حال سُئلوا عن تصاريح إقامتهم التي انتهى مفعولها ولم يجدوها. ويساورهم القلق من أنهم قد يقعون في مشاكل إذا علمت الشرطة بأنهم تجاوزوا المدة المسموح بها للإقامة، برغم أنهم يعلمون أن السلطات السورية قلما تبعد العراقيين لمجرد أنهم تجاوزوا مدة الإقامة المسموح بها.

#### (ج) المأكل والمأوى والعمل

يتلقى العراقيون المسجلون لدى المفوضية العليا للاجئين حصة شهرية من الأغذية الجافة. وتوزع جمعية الهلال الأحمر العربي السوري الأغذية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي على PM MMM لاجئ عراقي. كما توزع كاريتسا الأغذية على العراقيين نيابة عن المفوضية العليا للاجئين. وتتضمن سلة الأغذية الأرز وزيت الطهي والعدس وغيره من الأطعمة الجافة. ومن حيث القيمة الغذائية، ثمة حاجة ملحة بوضوح للفاكهة والخضار واللحوم الطازجة. وتلتقي كل من جمعية الهلال الأحمر العربي وكاريتسا قوائم بأسماء اللاجئين العراقيين الذين يتلقون المساعدات من المفوضية العليا للاجئين. ويوزع عدد متمام من الجمعيات الخيرية، المسيحية والإسلامية، وجبات الطعام على العائلات العراقية المحتاجة. بيد أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالات التابعة للأمم المتحدة وحفنة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية الناشطة حالياً غير كافية ولا تصل إلا إلى قلة من اللاجئين. وقال العديد من العراقيين الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم لم يتلقوا أية مساعدات غذائية برغم أن مدخلاتهم قد نفذت الآن. وقالت امرأة عراقية إنها هربت إلى سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني OMMS بعدهما خطف زوجها على يد جماعة مسلحة في يوليوا/تموز OMMS وقتل. وقالت لمنظمة العفو الدولية: "ليس لدي أي دخل هنا وقد شارفت كل المدخرات التي أحضرتها معي على النفاد الآن. وأعيش أنا وابنتي البالغة من العمر NO عاماً في غرفة واحدة استأجرناها من امرأة عراقية تملك المنزل، وتدفع RMMM ليرة سورية (NMM دولار أمريكي) في الشهر لهذه الغرفة. وأنا لا أعمل ولا أحد يساعدني". وحكي آخرون حكايات مشابهة.

وال العراقيون الذين يصلون إلى سوريا يقيمون عادة مع عائلاتهم أو أقربائهم أو أصدقائهم على الأقل في الأيام القليلة الأولى. ويبدو أن أعدادهم الكبيرة وتأثير وجودهم، وبخاصة على تكاليف السكن وبدلات الإيجار في دمشق، يتسبب باستياء متزايد في صنوف السكان السوريين المحليين الذين يلقون باللائمة على العراقيين عن ازدياد تكلفة المعيشة التي يعانون منها. وقد اشترى العديد من العراقيين منازل أو شقق خاصة بهم، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المنازل، وانتقل كثيرون غيرهم للعيش في مساكن مستأجرة ما أدى إلى ارتفاع بدلات الإيجار. بيد أن العديد من اللاجئين يزدادون فقرًا ويكافحون بصعوبة لدفع بدلات إيجارهم. وبحسب ما ورد، يستغل أصحاب العقارات، العراقيون منهم والسوبيون على حد سواء، الوضع لزيادة دخلهم، وبخاصة خلال موسم الصيف عندما يشهد الطلب على المساكن زيادة ملموسة بسبب وصول الزوار من منطقة الخليج.

وعندما يعبر العراقيون الحدود تُختتم جوازات سفرهم بعبارة من نوع العمل. بيد أن العديد من العراقيين يعملون بصورة غير قانونية في أعمال يقاضون عنها أجراً وباتوا بالنسبة لأصحاب العمل المحليين قوة عاملة رخيصة. والسلطات السورية تعلم ذلك، لكنها تتسامل إزاء عمل العراقيين بصورة غير قانونية وقد استفادت من وجود أصحاب مهن مثل الأطباء والمدرسين والمهندسين في صنوف العراقيين بإصدار تصاريح عمل لهم والسماح لهم بالالتحاق بوظائف في سوريا.

بيد أن المسؤولين السوريين أربوا عن فاقهم من أن عدداً متزايداً من اللاجئين العراقيين يبدؤوا يعملون في تجارة الجنس كبانعات هوى أو عاملات في النوادي الجنسية. وقيل لمنظمة العفو الدولية إن بعض الفتيات والنساء العراقيات أرغمن من جانب عائلاهن على تعاطي الدعارة لكسب المال الذي يمكنها من تسديد نفقاتها اليومية، وثمة قلق من تنامي دعارة الأطفال العراقيين والاتجار بهم. وقد أقرت الحكومة السورية بخطورة هذه القضية وتعكف على إعداد قانون جديد ردًا على ذلك بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة.

#### S فلسطينيو العراق الموجدون على الحدود السورية

يظل المئات من الفلسطينيين المقيمين في العراق منذ زمن طويل، والذين فروا من العنف القائم في العراق، في وضع محفوظ جداً بالمخاطر. وهم يعيشون في مخيمات مؤقتة قريبة من الحدود الفاصلة بين سوريا والعراق. ويمثل نحو PMR فلسطينيين في مخيم الحول الذي يقع

سورية بالقرب من حدودها الشمالية الشرقية مع العراق، لكن آخرين لم يتمكنوا من الدخول إلى سوريا. ويضمون حوالي PRM فلسطينياً في مخيم الطنف الكائن في المنطقة المحاذية للحدود السورية والعراقية ويعيش NMRM فلسطينياً آخر في أوضاع قاسية جداً في الوليد، داخل العراق على مقربة من الحدود مع سوريا. والمقيمون في مخيم الحول موجودون فيه منذ مايو/Aيار OMMS، حيث سمح لهم بالدخول إلى سوريا عندما رفض الأردن السماح لهم بدخول أراضيه. يبد أن السلطات السورية ترفض السماح بدخول الفلسطينيين الآخرين، وجميعهم لاجئون منذ أمد طويل. ويتسم وضع الفلسطينيين بالصعوبة الشديدة، لأنهم ما فتتوا يشكلون هدفاً للجماعات المسلحة والمليشيات في العراق التي نفذت عمليات احتجاز رهائن وقتل. وحالياً، يعتقد أن عدداً من الفلسطينيين يصل إلى NRI MMM يظلون في العراق، معظمهم ببغداد، حيث يستمر تعرضهم الشديد لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبحسب المفوضية العليا للاجئين يعني عشرات الأطفال الفلسطينيين في مخيم الوليد وفي بغداد من المرض وهم بأمس الحاجة للعلاج الطبي خارج العراق الذي تعصف به الحرب.

#### T التعهدات التي قدمها المجتمع الدولي في مؤتمر جنيف

عقدت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة مؤتمراً دولياً خاصاً باللاجئين العراقيين في جنيف يومي NT وNU إبريل/نيسان OMMT. وتمت الدعوة لعقد المؤتمر لمواجهة الأزمة الإنسانية المتنامية التي يعني منها العراقيون اللاجئون والمهجرون داخلياً، وتتأثرها على الدول المجاورة للعراق، لاسيما سوريا والأردن. وقبل المؤتمر، كانت المفوضية قد وجهت عدة مناشدات علنية تطلب فيها إسهامات مالية عاجلة من الدول لمساعدة المفوضية في تلبية احتياجات الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين الذين يدخلون إلى سوريا والأردن، وكان المؤتمر نفسه يرمي إلى تحسين الاستجابة لهذه المناشدات. وفي جنيف، تعهدت دول عديدة بتقديم معونات مالية لمساعدة كل من المفوضية والحكومتين السورية والأردنية المضيغتين. كما تعهدت بعض الدول بقبول توطن لاجئين عراقيين فيها.

يبد أنه في سوريا، أبلغت منظمة العفو الدولية أنه لم يتم الوفاء بالعديد من التعهدات. وقال المسؤولون الحكوميون السوريون إنه بحلول يونيو/حزيران OMMT لم تكن أية دولة قد قدمت أية معونة مالية ثانية إلى سوريا لمساعدةها في تسديد تكاليف تقديم الخدمات إلى اللاجئين العراقيين. وقالوا إن تعهداً قدمه وزير خارجية العراق في مؤتمر جنيف بتقديم OR مليون دولار أمريكي لمساعدة الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدم إلى اللاجئين العراقيين في كل من سوريا والأردن وإنشاء خمسة مكاتب لإجراء عمليات تقييم لاحتياجات العراقيين، لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وفي مطلع يونيو/تموز ، وفي تأكيد على استمرار المشكلة، وجهت المفوضية العليا للاجئين مناشدة جديدة إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم مالي إلى سوريا والأردن بموجب اتفاقيات ثنائية.

#### U الخلاصات والتوصيات

لدى سوريا سجل حافل في استضافة اللاجئين العراقيين. قبل العام OMMP، كان أي من خصوم نظام صدام حسين يعشون في سوريا ويستخدمونها قاعدةً لمعارضتهم وأنشطتهم السياسية، ولقي العراقيون الذين لديهم خلفيات دينية وإثنية متنوعة الترحيب في سوريا. وقد عاد بعض هؤلاء العراقيين إلى الوطن في أعقاب الغزو الأمريكي في العام OMMR الذي أطاح بصدام حسين، ومن ضمنهم بعض الذين انضموا إلى الحكومة الجديدة. لكن حل محلهم مئات الآلاف من العراقيين الذين هربوا إلى سوريا، وبخاصة منذ ازدياد العنف الطائفي الذي أعقب الهجوم الذي شُن في OO فبراير/شباط OMMS ودمر بشكل جزئي المزار الشيعي المقدس في سامراء.

ويرغم التدفق الهائل والمتواصل للاجئين، أبقت السلطات السورية الحدود مفتوحة وهي تستحق إشادة كبيرة على ذلك. كما أنها سمحت للاجئين العراقيين بإرسال أطفالهم إلى المدارس وتحت ترتيبات لمواجهة زيادة كبيرة في التحاق الأطفال العراقيين بالمدارس بعد العطلة الصيفية. كذلك وفرت لهم m-P?ونات الطبية وسواءها، بمساعدة المفوضية العليا للاجئين وبمشاركة جمعية الهلال الأحمر العربي السوري. لكن الوضع يظل صعباً جداً ولم تتراجع الحاجة لمساعدات دولية أكبر. وفي الواقع، مع استمرار ارتفاع أعداد اللاجئين، فيالأردن كما في سوريا، ونفاد الموارد المالية لديهم، يحتمل أن يتواصل ازدياد الحاجة لتقديم معونة دولية إلى الحكومات الضيفية لتلبية احتياجات اللاجئين. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لاتخاذ خطوات عاجلة لإعداد برنامج أكثر سخاءً لتوطين اللاجئين، وخاصة من جانب الدول المشاركة في القوة متعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة نظراً للمخاطر التي يتعرض لها العراقيون الذين ساعدو هذه القوات مثل السائقين والمترجمين، ويتم الآن استكشاف طرق أخرى. واللاجئون المعرضون جداً للانتهاكات بحاجة، في أسرع وقت ممكن، إلى الاستفادة من برامج التوطين وإتاحة الفرصة لهم لإعادة بناء حياتهم – التي تحطمت بالنسبة لكثيرين منهم بسبب الانتهاكات التي تعرضوا لها في العراق.

ومن المهم للغاية أن يتمكن الأشخاص الذين يفرون من النزاع والعنف في العراق من الحصول على اللجوء في الخارج، وأن تُبقي دول مثل سوريا والأردن حدودها مفتوحة لتسهيل ذلك. بيد أنه لا يجوز ترك هذه الدول تواجه الأزمة بمفردها، وهي أزمة ليست من صنعها، ويجب تقديم معونة دولية لها بصورة عاجلة لمساعدةها على القيام بالمسؤوليات والواجبات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي للاجئين ولحقوق الإنسان.

وفي سبيل هذه الغاية، توجه منظمة العفو الدولية الدعوات التالية:  
إلى حكومة الجمهورية العربية السورية:

(N) إبقاء حدودها مفتوحة مع العراق، وعدم فرض أي شكل من أشكال القيود على الدخول في الوقت الراهن على أولئك الذين يفرون من العراق؛

(O) توضيح احتياجاتها في التعامل مع الأزمة الراهنة وإبلاغ المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي تملك القدرة على المساعدة، بهذه الاحتياجات؛

(P) إعادة النظر في شرط عودة اللاجئين العراقيين إلى العراق ودخولهم من جديد لمزيد إقامتهم القانونية في سوريا؛  
(Q) عدم الإعادة القسرية للعراقيين المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان إلى العراق في انتهاك للقانون الدولي؛

(R) السماح للفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل على الحدود بالدخول إلى سوريا، والعمل بشكل وثيق مع المفوضية العليا للاجئين ووكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بهدف إيجاد حل طويل الأجل للاجئين الفلسطينيين.

إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية:

(N) وقف جميع عمليات الإعادة القسرية لل العراقيين إلى العراق، بمن فيهم أولئك غير المسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين؛

(O) إبقاء حدودها مفتوحة مع العراق والامتناع عن طرد أي عراقيين هاربين من العنف؛

(P) توضيح احتياجاتها في التعامل مع الأزمة الراهنة وإبلاغ المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي تملك القررة على المساعدة، بهذه الاحتياجات؛

(Q) المبادرة بأسرع وقت ممكن إلى إصدار نتائج إحصاء عدد السكان العراقيين الذي أجرته مؤخراً بمساعدة منظمة يقع مقرها في الترويج.

إلى الحكومة العراقية:

(N) الوفاء الكامل ودون تأخير بالالتزامات التي قطعتها بتقديم معاونة مالية كبيرة لمساعدة على تلبية احتياجات اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن؛

(O) مساعدة حكومات الدول المضيفة على تلبية احتياجات اللاجئين إلى الحماية والخدمات الصحية والإسكانية والتعليمية والاجتماعية وغيرها من الاحتياجات.

إلى المجتمع الدولي، وبخاصة حكومات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي تملك الموارد والقدرات:

(N) المباشرة بصورة عاجلة بتقييم مساعدات مالية وتقنية إلى حكومتي سوريا والأردن، كما وعدت في المؤتمر الذي عقدها الأمم المتحدة بشأن اللاجئين العراقيين في جنيف في شهر إبريل/نيسان. وبينما تقييم هذه المساعدات في إطار حزمة شاملة يستفيد منها السوريون والأردنيون فضلاً عن الجاليات العراقية لتجنب حدوث استياء في صفوف الشعوبين السوري والأردني؛

(O) تقاسم المسؤولية في توطين اللاجئين العراقيين الموجودين في سوريا والأردن، مع إعطاء الأولوية لحالات الأشخاص الأكثر تعرضاً للانتهاكات وفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية العليا للاجئين الخاصة بتوطين اللاجئين العراقيين. ويجب أن يتعدى ذلك بكثير مجرد الأعداد الرمزية وأن يشكل جزءاً مهماً من حل الأزمة الراهنة.

إلى المفوضية العليا للاجئين:

(N) ضمان حصول العراقيين المصايبين بصدمات مؤلمة نتيجة وقوعهم ضحايا للتعذيب والاغتصاب على علاج تخصصي أما في سوريا أو في دول التوطين؛

(O) مواصلة استكشاف فرص التوطين في دول العالم، مع تركيز خاص على تقديم حلول دائمة للاجئين المنتسبين إلى مجموعات معرضة للانتهاكات.

\*\*\*\*\*

وفقاً لتقديرات المفوضية العليا للاجئين، هناك QM في لبنان (1) MMM في إيران و RQI في مصر (2) NMMI عراقي في سوريا. في تركيا.

العديد من العراقيين الموجودين في سوريا، وبخاصة الميسورين منهم بدرجة معقولة، لا يريدون تقديم طلب لجوء أو الانتقال للعيش في دول ثالثة، لأنهم يعتقدون أن وجودهم في سوريا مؤقت وأنهم يوماً ما سيعودون إلى العراق عندما يسمح بذلك الوضع الأمني. وأبلغ آخرون مندوبي منظمة العفو الدولية أنهم حاولوا الذهاب والتسجيل لدى مكتب المفوضية العليا للاجئين، لكن الطوابير الطويلة لطالبي اللجوء خارج المكتب أنتبهم عن ذلك.

فمثلاً، م. أ. [تم إخفاء الاسم] الذي احتجزته القوة متعددة الجنسية في العراق جاء إلى سوريا وعمل لدى شركة خاصة (تسليم سلع). (3) وفي أحد الأيام ورد أنه تلاسن مع موظف سوري بادر إلى تقديم شكوى ضده. م تم اعتقال م. أ. ثم اقتيد إلى إدارة الجوازات والهجرة حيث أحجز ثلاثة أيام قبل ترحيله إلى العراق.

في بداية العام OMMT، وجهت المفوضية العليا للاجئين مناشدة لتزويدها بـ SM مليون دولار لتمويل أنشطتها الخاصة بمنات (4) من العراقيين اللاجئين والمهجرين داخلياً للعام OMMT. والأموال الجديدة التي وصلت فيما بعد إلى المفوضية مكتنها من القيام، من جملة أمور، بتسجيل مزيد من العراقيين في الأشهر القليلة الماضية.

